



دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الرابع / ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

الفكر السياسي للغزالي من خلال قراءة المستشرق إرفن روزنتال

د. حسن مجيد العبيدي

كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية - العراق

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرم - قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرم

مستخلص البحث :

خضع فكر الغزالي السياسي لقراءات تأويلية استشراقية منذ مدة ليست بالقريبة ، فهي تعود إلى القرن التاسع عشر أو ربما قبل ذلك ، وقد استمرت هذه القراءة التأويلية لفكره السياسي إلى اليوم. إن بحثنا هذا يفتح الباب على مصراعيه لقراءة استشراقية قام بها أحد أهم الدارسين الغربيين المعاصرين من الذين أثروا المكتبة الإسلامية بكتب وأبحاث مهمة في الفكر السياسي الإسلامي ، تجلت في كتابه القيم الفكر السياسي في الإسلام الوسيط ، الذي نشره في ستينيات القرن المنصرم ، وما زال حبيس المكتبة الاستشراقية ، إذ خصص روزنثال أحد أهم فصوله للبحث في موضوع الخلافة والإمامة عند مفكري الإسلام الكبار ، وقد نال الإمام الغزالي نصيبه من هذه الدراسة ، بالرجوع إلى نصوصه ذات العلاقة في هذا الجانب ، ومنها كتبه الاقتصاد في الاعتقاد ، والتبر المسبوك في نصيحة الملوك ، وكتاب المستظهري أو فضائح الباطنية ، فضلاً عن إحياء علوم الدين. تبين الدراسة أنّ أهم ما استنتجه روزنثال في قراءته التأويلية لفكر الغزالي ، هي البراغمية الواضحة عنده في المواقف السياسية المتأثرة بالواقع المعاش في زمانه وما مرّ به العالم الإسلامي حين ذاك من هزات عنيفة في المواقف من السلطة والخلافة ، فضلاً عن أنّ هذه القراءة تضيف معنىً جديداً في فهم الغزالي السياسي ، وكيف تحول في كتابه المستظهري أو فضائح الباطنية إلى مفكر وفيلسوف ينطلق من أصول سياسية كبرى و يقرأها مع اختلاف نتائجها لصالح واقع جديد. إنّ تفصيلات البحث ستكشف عن كثير من رؤى وأحكام بصدد فكر الغزالي السياسي على وفق هذه القراءة.

Abstract:

Al-Ghazali political thought had been subjected to orientalist's interpretative reading since the 19th and up to present day.

This research concedes an important contemporary western thinker- Rosenthal- who contributed widely by his books to Islamic political thought. In his book Islamic political thought in Medieval Islam, he discussed the issue of caliphate and imamate as seen by Muslim thinkers. An important chapter of this book is devoted to al-Ghazali's thought on the subject as presented in his books: al-Iqtisad Fi-al-Igihad, al-Tibr al-Masbook Fi-Nasihah al-Mulook and Mustazhiri or Fadaih-al-Batinya, in addition to Ihya- Ulu`m- alDin.

An important finding Rosenthal researched is al-Ghazali's political pragmatism which was a result of the political atmosphere in the Islamic world at his time.

تمهيد :

لقد درس المستشرق إرفن روزنثال في كتابه الموسوم الفكر السياسي في الإسلام الوسيط [Political Thought In Medieval Islam] ، نظرية الغزالي^(١) [ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م] السياسية ، ضمن القسم الأول من كتابه هذا ، الذي عنوانه بالشرعية وتاريخ المسلم ، وتحديدًا الفصل الثاني منه ، الذي خصصه للبحث في الخلافة ، إذ تضمن هذا

^(١) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد ، الملقب بالإمام وحجة الإسلام [٤٥٠ / ٥٠٥ هـ] الموافق [١٠٥٥ / ١١١١ م] ، أشهر من أن يُعرف ، ولقد كُتِبَ عن حياته العلمية ورحلاته وتقلباته الفكرية ونقده للأفكار والفلسفات ودفاعه عن علم الكلام الأشعري ، وتبنيه للطريق الصوفي وأواخر حياته ، الكثير من الدارسين العرب قديماً وحديثاً فضلاً عن المستشرقين وغيرهم ، ولمعرفة تفصيلات حياته وشيوخه وتلامذته وعلاقته بنظام الملك السلجوقي وتدريسه في المدرسة النظامية ، المراجع الآتية ، د. سليمان دنيا ، الحقيقة عند الغزالي ، القاهرة ، تيسير شيخ الأرض ، الغزالي ، بيروت ١٩٦٠ ، د. عبد الكريم العثمان ، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه ، دمشق ١٩٦٢ ، المستشرق البارون كاراديفو ، الغزالي ، ترجمة عادل زعيتر ، بيروت ، أما بصدد تطور منحناه الروحي ، فراجع ، كتابه الشهير الموسوم المنقذ من الضلال والموصل لذي العزة والجلال ، وهذا الكتاب ينقد فيه الغزالي الفلسفة وعلم الكلام والإسماعيلية الباطنية ، وينتصر لطريق التصوف ، وهو من كتبه التي تحكي سيرته العلمية ، ولهذا الكتاب أكثر من نشرة ، منها نشرة جميل صليبا وكامل عياد ، دمشق ، ونشرة الشيخ عبد الحليم محمود. ولا أظن أحداً من الدارسين في الفكر الإسلامي على اختلاف مناهجه ورؤاه وأنواعه من فقه وأصول وكلام وتصوف وفلسفة وآداب شرعية وغيرها لم يطلع أو يمر على مؤلفات الغزالي العديدة والمهمة ، ولا سيما كتابه إحياء علوم الدين المتعدد الأجزاء ، وكتبه في الفلسفة ومنها : تهافت الفلاسفة الذي ينقد فيه الفلاسفة المسلمين من أمثال الفارابي وابن سينا ومن اليونانيين أرسطو ، ومعيار العلم ، ومقاصد الفلاسفة ، وكتبه في علم الكلام ومنها : الاقتصاد في الاعتقاد والأربعين في أصول الدين ، ومعارج القدس في معارج النفس ، وللتفصيلات عن مؤلفات الغزالي الصحيحة أو المنحولة ” المزيفة “ ، يراجع د. عبد الرحمن بدوي ، مؤلفات الغزالي ، الكويت.

الفصل الإشارة إلى أبرز شخصيات الفقه السياسي الإسلامي السني في العصر الوسيط ، وهم : أبو الحسن الماوردي وأبو حامد الغزالي ، وابن جماعة ، وابن تيمية.^(١)

وقبل الدخول في تفصيلات وعرض موقف إرفن روزنثال من آراء الغزالي السياسية ، لابد من التعريف بهذا المستشرق وما قام به من دراسات مهمة على صعيد الفكر السياسي الإسلامي ، دمج بها المكتبة الاستشراقية الغربية ، وعرفها بما ألفه المفكرون والفلاسفة وفقهاء السياسة العرب في العصر الوسيط .

أقول : يعتبر المستشرق الألماني إرفن روزنثال الألماني المولد ، الإنجليزي الموطن ، أحد أبرز المهتمين بالدراسات السياسية الإسلامية الوسيطة ، وترجمة نصوصها الضائعة بأصولها العربية من العبرية إلى الإنجليزية ، ولا سيما كتاب ابن رشد الموسوم تلخيص السياسة.^(٢)

^(١) يتضمن كتاب إرفن روزنثال الموسوم الفكر السياسي في الإسلام الوسيط ، قسماً كبيراً ، الأول يبحث فيه الشريعة وتاريخ المسلم ، ويقسمه على أربعة فصول رئيسية ، هي : الأول - البحث عن السعادة ، الثاني - الخلافة ، النظرية والممارسة ، الثالث - الحكومة ، والرابع - نظرية قوة الدولة " نموذج ابن خلدون " ، أما القسم الثاني - وعنوانه - التراث الأفلاطوني ، يتضمن سبعة فصول تتحدث عن الفلسفة السياسية عند الفلاسفة -> المسلمين ، الفصل الأول - خصص للفلسفة السياسية في الإسلام ، أما الثاني - فخصص لفلسفة الفارابي السياسية ، الذي أسماه بالمؤسس ، والثالث خصص لابن سينا الذي أسماه بالمركب ، والرابع خصص لابن باجة الذي أسماه بالمتوحد ، والخامس خصص لابن رشد الذي أسماه بالبناء ، أما الفصل السادس فقد درس فيه الفلسفة السياسية لجلال الدين الدواني ، في حين جاء الفصل الأخير وهو السابع ليدرس فيه بعض نظرات المفكرين الأتراك من السياسة . وقد ظهرت الطبعة الأولى للكتاب عن مطابع جامعة كمبردج ، لندن ١٩٥٨ ، وأعيدت هذه الطبعة عام ١٩٦٢ ، ثم ظهرت طبعة مصححة ومنقحة عن مطابع جون ديكنز المحدودة ، نورث هامتن ، بريطانيا ١٩٦٨ ، وهي الطبعة التي اعتمدناها في هذه الدراسة والترجمة .

^(٢) لقد ضاع الأصل العربي لهذا الكتاب مع حريق مكتبة الأسكوريال في أسبانيا ، ولم يتبق منه إلا ترجمة عبرية وملخصات لاتينية ، قام المستشرق إرفن روزنثال بتحقيقها ونقلها إلى الإنجليزية ، لندن ١٩٥٦ ، وبدورنا قمنا بنقل هذه الترجمة لأول مرة إلى العربية عن الانجليزية بطبعتها عام ١٩٦٩ م ، إذ صدرت الطبعة الأولى بتعريبنا عن دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٨ ، ثم أعيد طبعه ثانية عن ذات الدار ، عام ٢٠٠٢ ، ثم صدرت له طبعات عدة ، آخرها الطبعة الخامسة عن دار الفرقد ، دمشق ٢٠١٠ . مع مقدمة تحليلية جديدة .

وإرفن روزنثال هو أحد أبرز تلامذة المستشرق الألماني/ الأمريكي المعروف ليو شتراوس [١٨٩٩/١٩٧٣م] ، وصديق للمستشرق المعروف ريتشارد فالزر ، ويُعدّ ليو شتراوس أحد أبرز الموجهين لفكر ومنهج روزنثال في قراءاته للفلسفة السياسية الإسلامية. وذلك من خلال كتابه [=شتراوس] الشريعة والفلسفة.

ويشير الباحث المدقق في تاريخ المستشرقين نجيب العقيقي إلى أبحاث ومؤلفات إرفن روزنثال ، وهي :

- (١) ابن خلدون ، موازنة بينه وبين ميكافلي ، ميونيخ ١٩٣٢ .
- (٢) دراسات عن ابن خلدون ، نشرة مكتبة جون ريلاندز ، ١٩٤٠ ، الأندلس ١٩٥٥ .
- (٣) ابن رشد ، مجلة الجمعية الملكية الآسيوية ، ١٩٣٤ ، نشرة مكتبة جون ريلاندز ١٩٣٧ . ونشرة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية ١٩٥٣ .
- (٤) أثر العرب في البرتغال ، ١٩٣٦ .
- (٥) أثر العرب في أسبانيا ، ١٩٣٧ .
- (٦) "الفارابي" ، صحيفة الجمعية الأمريكية الشرقية ، ١٩٤٢ . والثقافة الإسلامية ١٩٥٥ .
- (٧) المظهر السياسي للإسلام ، في الثقافة الإسلامية ، ١٩٤٨ .
- (٨) ابن باجة ، مجلة الثقافة الإسلامية ، ١٩٥١ م .
- (٩) ابن سينا عالم وفيلسوف ، لوبكنز ، ١٩٥٢ .
- (١٠) الفكر السياسي في الإسلام الوسيط ، كيمبرج ١٩٦٨ . وقد قمت بتعريب هذا الكتاب إلى العربية وبانتظار نشره في أحد دور النشر العربية.^(١)

قراءة إرفن روزنثال لفكر الغزالي السياسي :

ينطلق إرفن روزنثال في تحليله للفكر السياسي عند الغزالي من مرجعيات غزالية بالأساس ، وهي مجموعة مؤلفاته التي تناول فيها موضوع الخلافة والإمامة وأشكال الحكم ،

^(١) يراجع ، نجيب العقيقي ، المستشرقون ، ج ٣ ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٠٢٣-١٠٢٤ . ويخطأ العقيقي في نسبة ترجمة كتاب ابن خلدون المقدمة إلى الإنجليزية له ، في حين الأصح أن هذه الترجمة تعود للمستشرق فرانز روزنثال ، وقد صدرت في ثلاثة أجزاء ، لندن ١٩٥٨ .

وطبيعة الحكم السياسي زمانه [= الخلافة العباسية ، والحكم السلجوقي] ^(٥) ومدى مواءمته للشريعة الإسلامية ، وفي هذا الصدد يأتي تقييم روزنثال للفكر السياسي عند الغزالي ، أنه فكر واقعي ينطلق من أرضية سياسية براغماتية معاشة في زمانه ، طرحها جملة الظروف الحاكمة والمتحكمة بذلك الوضع ، بقوله : ” إن الثغرة التي تفصل النظرية التقليدية للخلافة المستندة على الشرع عن الواقعية السياسية للخلافة العباسية المهيم عليها السلطان السلجوقي ربما بدت جلية وواضحة بأقوال الإمام اللاهوتي الشافعي المشهور والفيلسوف الديني والمتصوف أبي حامد الغزالي “ ^(٦).

ويرمي روزنثال من هذا الحكم الابتدائي بصدد تشكل الفكر السياسي للغزالي ، أن الظروف السياسية المضطربة في زمن الغزالي ، ونتيجة لمعايشته لها ، قد فرضت عليه واقعاً جديداً في الرؤية يختلف نوعاً ما عن سابقيه من فلاسفة وفقهاء السياسة ، جاءت لربما مختلفة نوعاً ما عن اليوتوبيا المتخيلة لشكل الحكم الخلافي الموروث من هؤلاء الفقهاء للسياسية ، وفي هذا الحكم من قبل روزنثال فيه من الصحة والصواب الكثير ، فعلى الرغم من معرفتنا بثقافة الغزالي العميقة في معظم ما تكلم فيه من فقه وأصول وفلسفة وتصوف وغيرها ^(٧) ، إلا

^(٥) السلاجقة : مجموعة من القبائل الأتراك الذين عرفوا باسم الغز ، وقد بدأت هذه القبائل تهجر من أقصى التركستان في خلال القرن الثاني والثالث والرابع الهجرية ، ... ، وأخذ التاريخ يردد اسم السلاجقة منذ أواخر القرن الرابع الهجري [العاشر الميلادي] ، إذ أطلق اسم السلاجقة على هذه القبائل التركية ، نسبة لرئيسها سلجوق بن دقاق. يراجع ، للتفصيلات ، د. عبد المنعم حسنين ، سلاجقة إيران والعراق ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٦-١٧. كما ويراجع ، الفصل الرابع من هذا الكتاب والمخصص للحديث عن السلاجقة في أوج قوتهم ، ص ٤٧ وما بعدها ، ففيه تفصيلات عن نظام الملك وطريقة مصرعه وموت ملك شاه.

^(٦) انظر : E, I, J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, Cambridge 1968, P38.

^(٧) يشير الفيلسوف ابن رشد في كتبه فصل المقال ، والكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ، أن الغزالي لا رأي محدد له ، فهو مع الصوفية صوفي ، ومع المتكلمين متكلم ، ومع الأشاعرة أشعري ، ومع الفقهاء فقيه ، ومع الفلسفة فيلسوف ، وحتى أنه كما قيل شعراً بحقه :
يوماً يمان إذا لا قيت ذا يَمَنٍ وإن لَقيت مَعَدِّيَا فَعَدْنَا

أنه كان يتحرك ضمن هذا التنوع الفكري في داخله من رؤية ثابتة للمتغيرات السياسية والعقدية والفلسفية في زمانه ، فيجعل من الواقعة السياسية هي المتحكمة بتناجه الفكري فيما بعد ، أي أن الواقع هو الذي ينعكس في الفكر وليس الفكر هو الذي يؤثر الواقع ويتحكم فيه ، وهذا ما سنلمسه في أحكامه وأرائه السياسية التي شكلت نظريته بعمامة في هذا الجانب .

ويعضد روزنثال رأيه هذا بشأن واقعية وبراغمية الغزالي السياسي ، بحسب ما قرأه واستنتجه من نصوصه في كتبه الاقتصاد في الاعتقاد أو فضائح الباطنية ” المستظهري “ ، أو إحياء علوم الدين أو التبر المسبوك في نصيحة الملوك أو غيرها ، بالقول : ” إن أقواله [=الغزالي] يجب أن تفهم على أساس الخلافات الدينية والسياسية المتناظرة ، وقد تركت شخصيته وردة فعله السريعة للنزاعات الدينية والحركات السياسية والآراء البارزة في كل كلمة كتبها....وهو متأثر بمجاليه “^(٨).

ومن جانبي أقول : إن الغزالي فعلاً قد عاش في ظروف سياسية مضطربة ، أمّلت عليه هذه الرؤية السياسية ، لاسيما من ناحية وجود صراعات عقدية - سياسية ، بين ما يطرحه الفقه السياسي السني حول الخلافة وما تطرحه فرقة الإسماعيلية الباطنية حول الإمامة ، تلك الفرقة التي كان لها نشاط ملحوظ زمن الغزالي ، وقد لعبت هذه الفرقة دوراً ملموساً في الصراعات السياسية والعقدية آنذاك ، تكللت بالنجاح في اغتيال الوزير نظام الملك [٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م] الذي كان الغزالي معزراً مكرماً في كنفه^(٩) ، ذلك أن اغتيال هذا الوزير

يراجع ، فصل المقال ، تحقيق د. محمد عمارة ، القاهرة [د. ت] ، ص ٥٢ ، ومن جهته يوجه الفيلسوف الصوفي الشهير ابن سبعين نقداً نفسياً لاذعاً للغزالي في كتابه بُدّ العارف ، تحقيق جورج كتورة ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٤٤ ، بقوله : وأما الغزالي.... مرة صوفي وأخرى فيلسوف وثالثة أشعري ، ورابعة فقيه ، وخامسة محير ، ... ، وفي التصوف كذلك ، لأنه دخل الطريق بالاضطرار .

انظر : E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P38. ^(٨)

لقد كتب الكثير عن الإسماعيلية كفرقة سياسية دينية باطنية ، كما ونشرت بعض أهم مؤلفاتهم ونصوصهم ، وبالإمكان الرجوع إلى ما كتب عنهم : برنارد لويس ، أصول الإسماعيلية ، ترجمة خليل أحمد جلو وزميله ، تقديم عبد العزيز الدوري ، مصر [د. ت] ، كذلك ، له ، الحشاشون ، فرقة ثورية في تاريخ الإسلام ، تعريب محمد العزب موسى ، ط ٢ ، القاهرة ٢٠٠٦ ، د. محمد كامل حسين ، طائفة الإسماعيلية ، تاريخها ، نظمها ، عقائدها ، ^(٩)

الذي كان أحد حماة العقيدة الأشعرية في نظرتها السياسية والفكرية ، قد ترك جرحاً ناغراً في نفس وعقل الغزالي ، مما جعله يتصدى لهم فكرياً في كتابه المستظهري ، حتى قيل إن هذا الكتاب قد أسهم كثيراً في تقويض سلطة الإسماعيلية السياسية والعقدية.

وينطلق روزنثال من مرجعيته الفكرية الغربية التي تؤطر منظوره في الحكم على نتاج الغزالي السياسي ، تفوح منها رائحة ميكافيلية واضحة ، يفهم منها أن الغزالي كان يتحرك ضمن ما يمليه عليه الواقع السياسي في زمانه ولا يأبه لمرجعياته الدينية الإسلامية ، على الرغم من كونه رجلاً يتمتع بالاستقامة الأخلاقية التي رباها عليها الإسلام ، يقول روزنثال : ” لا يمكن أن نتوقع الاستقامة عندما تكون عدم الاستقامة قد مرت دون ذكر في فكر وضمير مفكري العصر الوسيط ، على الأقل في الإسلام الذي خطط أن يوائم داخل نفسه كثيراً من الأنظمة المتناقضة في الأفكار ، الغزالي ليس الوحيد الذي بدّل أفكاره أو ولاءه للأفكار التي يحملها ، فرفاقه بالأمس باتوا أعداءه اليوم ، ، وفي تفحص أقواله في السياسة ، فهذا يعني أن علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار الزمن والظروف بدرجة ليست بأقل من اعتبارنا للغرض الذي يهدف إليه عندما كتب تلك الأقوال ، ومن ثم فلا نندمش عندما نجد في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد عرضاً لطبيعة وغرض الإمامة ، بشكل تقليدي مألوف ، مثلما وجدنا ذلك عند الماوردي ، فضلاً عن ذلك ، فإن كتاب المستظهري يحيل بعامة إلى الواقعية السياسية والاستعداد لتقديم تنازلات مناسبة ، وأخيراً في كتابه إحياء علوم الدين يتمنى للنفوذ الفعلي للسلطان السلجوقي حماية عُرف الخلافة باعتبارها رمزاً لوحدة المجتمع الإسلامي “^(١٠٠)

وإذا ما جئنا لتناول آراء الغزالي السياسي في كتبه التي أشرنا إليها في نص روزنثال آنفاً، نجده في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ، ” الذي يوجه نظرنا عنوانه إلى أنه يريد أن يضع مخططاً لكيفية النظر في اللاهوت والفقه بشكل مقتصد لا تفصيل فيه “ ، يتحدث عن موضوع الإمامة باعتباره فقيهاً لاهوتياً ، ذلك أن هذا الكتاب من وجهة نظري لا جديد فيه على ما قيل عند السابقين في هذا الباب ولا سيما عند الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية أو أدب الدنيا والدين أو غيرها ، فالماوردي بامتياز هنا موجه ومرشد للغزالي ولغيره

١٠١ ، القاهرة ١٩٥٩ . كما وتم نشر وتحقيق كتاب داعي الدعاة الإسماعيلي ابن الوليد الذي يرد فيه على كتاب المستظهري أو فضائح الباطنية للغزالي ، وقد أطلق عليه عنوان : دامغ الباطل وحتف المناضل ، تحقيق مصطفى غالب ، في جزأين .

انظر : E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P38.

(١٠٠)

في باب الحديث عن الإمامة. يقول الغزالي في هذا الكتاب ” النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمات ، وليس أيضاً من فن المعقولات فيها من الفقهيات ، ثم إنها مثار للتعصبات ، والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض ، بل وإن أصاب ، ولكن إذا جرى الرسم باختتام المعتقدات به أردنا أن نسلك المنهج المعتاد ، فإن القلوب عن المنهج المخالف للمألوف شديدة النفار “^(١).

يقول روزنثال موضحاً ما يريده الغزالي هنا ” في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ، يتحدث باعتباره فقيهاً ، وهناك ميزة في إدعائه في بداية الباب الثالث المعنون في الإمامة ، أن بحثه كان مسألة فقهية ، ولا يتعلق بالشؤون العملية ” المهمات ” ولا بالميتافيزيقا ” المعقولات “ ، لذلك فهو ينكر على الفلاسفة حق اختيار الإمامة في ضوء فلسفة اليونان السياسية ، وبدون شك فهو يشير بذلك إلى ابن سينا ، وهو يبين ذلك بقوله ” ولا ينبغي أن تظن أن وجوب ذلك مأخوذاً من العقل ، فإننا بينا أن الوجوب يؤخذ من الشرع “^(٢) ، مثلما فعل الماوردي “^(٣).

يرى الغزالي أن الفلاسفة المسلمين من أمثال الفارابي وابن سينا^(٤) يضعون علم السياسية ضمن ما يسمى بالعلوم العملية ، التي مهمتها النظر في الحق من أجل العمل والممارسة ، في مقابل العلوم النظرية التي مهمتها النظر في الحق من أجل الحق. وهم بذلك متأثرون بوضوح بما قاله الفيلسوف اليوناني أرسطو في كتابه السياسيات ، وهذا العلم كما يراه الفلاسفة المسلمون يهتم بالإمامة ، والغزالي هنا يردد ما قاله هؤلاء الفلاسفة في كتابه مقاصد الفلاسفة ، لكن ليس من أجل أن يتبناه ويأخذ به ، بل من أجل تبيان أن البحث في الإمامة عنده إنما يقع ضمن إطار الفقهيات ، وهذا خلاف بين وواضح بينه وبينهم. هذا من جهة ، ومن أخرى ، أن رأي الغزالي في اعتبار النظر في الإمامة يقع ضمن الفقهيات ، إنما هو رد واضح على رأي بعض الفرق الإسلامية ولاهوتها الذي يرى أن النظر في الإمامة إنما يكون في أصول الدين ” علم الكلام “ ، وهذا هو رأي الشيعة بخاصة.

وعندما ننظر في كتابه الآخر الذي بحث فيه موضوع الإمامة ، ألا وهو كتاب المستظهري أو فضائح الباطنية ، نجد أن الغزالي في تبنيه للحل الفقهي للإمامة باعتباره فقيهاً

^(١) لقد تم نشر كتاب الاقتصاد في الاعتقاد من قبل الدكتور عادل العوا ، ط ١ ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٢١٣ ، ويشكل مبحث الإمامة عند الغزالي ، الباب الثالث من هذا الكتاب.

شافعيًا مرموقاً ، ” أراد أن يبعد مشكلة الإمامة عن مملكة السياسة العملية “^(١٢). لأن غاية وهدف هذا الكتاب كما يستنتج روزنثال بحق ، هو ” تثبيت شرعية الخليفة العباسي المستظهر بالله [ت ٥١٢هـ] ضد معارضيه من طائفة الباطنية [=الإسماعيلية] التي تعترف بشرعية دولتها الفاطمية ، وبما أن السلطان السلجوقي كان يمارس السلطة الفعلية ، كان على الغزالي أن يثبت إدعاءه لشرعية الخليفة العباسي فقهياً “^(١٣).

إن تحليل هذه النصوص السياسية ذات الطابع الفقهي عند الغزالي من قبل روزنثال ، تدل دلالة واضحة على فهم هذا المستشرق لبنية فكر الغزالي السياسي وكيف يتحرك ضمن محيطه والظروف والملازمات التي أنتجت ، وكيف أن الغزالي كان واعياً بحذق لتلك الظروف ووجد فيها مخارج عدة ذات بعد براغماتي وإن كانت تتأطر ببعد شرعي ديني. ويتضح هذا الفهم المعمق من قبله لنصوص الغزالي سواء في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد أو المستظهري ، بقوله ” ولهذا السبب كانت ضرورة الإمامة وضرورة الحديث عن مؤهلات وواجبات الإمام أو الخليفة مبررة في مصطلحات مثالية غالباً في كتابه ، رغم أن الغزالي كان أقل دقة في مطالباته للخليفة في كتاب المستظهري ، والإمامة ضرورية لما فيها من الفوائد ودفع المضار في الدنيا “^(١٤) ، وهو منصب ضروري لحياة المسلم ، طالب به إجماع المسلمين بعد وفاة النبي محمد ، ... وفي الحقيقة إن النظام السليم للدين ممكن فقط من خلال النظام السليم للعالم والذي بدوره متوقف على الإمام المطاع “^(١٥).

إن الغزالي في كتبه الآنف الذكر قد استبدل ألفاظاً ومصطلحات سياسية كانت مستقرة في مؤلفات ونصوص فقهاء السياسة المسلمين إلى زمانه ، من أمثال الماوردي والجويني والبغدادى وغيرهم ، بمصطلحات وألفاظ تتناسب مع الواقع السياسي في زمانه ، وما ظهر من عبارات التفخيم لدى أمراء السلاجقة زمن الدولة العباسية باعتبارهم سلاطين وأمراء يتحكمون بفاعلية ونفوذ في مقدرات تلك الدولة ، مما يعني بنظرنا أن الواقعة السياسية هي التي تفرض على المفكر في زمانه وحينه أن يتعامل معها بحذق ودراسة وتنظير يتناسب مع ما

(١٢) انظر : E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P39.

(١٣) Ibid, p 39.

(١٤) يراجع ، الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣.

(١٥) انظر : E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P39.

تطرحه من ألفاظ ومصطلحات ، فيتبناها ذلك المفكر ، والغزالي السياسي كان واعياً لذلك بشدة.

ومن هذه المصطلحات التي ظهرت في مؤلفات الغزالي السياسي ، مصطلح ” السلطان “ ، لتحل محل كلمة ” إمام “ في بعض نصوصه ، ذلك أن كلمة إمام ذات بعد دلالي معروف عند مفكري الإسلام السياسيين ، ويقصد الغزالي بالسلطان ” السلطة، القوة “ ، وليس رجل السلطة ، الحاكم ، وهو واضح في الحديث النبوي الذي يقتبسه تعزيزاً لقوله : إن الدين والملك توأمان ، ولهذا قيل : الدين أس والسلطان حارس ، وما لا أس له فمهدوم وما لا حارس له فضائع.^(١٧)

إن روزنثال في معالجته لمصطلح السلطان عند الغزالي ، استعمله بأكثر من معنى ودلالة ، فمرة استعمل لفظة Authority ، التي تعني السلطة الفكرية والروحية والدينية على الإنسان ، وأخرى استعمل لفظة Power ، التي تعني القوة السياسية والنفوذ السلطوي الحكومي.^(١٨) وهذا التمييز من قبل روزنثال يدل من وجهة نظرنا على فهم عميق لمداول المصطلح وطريقة تداوله في داخل النسق الفكري عند الغزالي.

وبصدد تقويم روزنثال لفكر الغزالي السياسي ، لاسيما في موضع مؤهلات الإمام ” الخليفة “ ، التي يعتبرها الغزالي فكرة ضرورية ، ولاسيما في مسألة الجهاد ، أن هناك اختلافاً جزئياً مع الماوردي ، بسبب المنصب السياسي العام والحالة الخاصة للخليفة المستظهر ، فيقول ” فالقدرة على إعلان حالة الجهاد تكون مشترطة بإحلال النجدة والشجاعة ، وتعتبر

^(١٧) يراجع ، الغزالي ، التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، القاهرة ، ص ٦٣ ، بقوله : الدين والملك توأمان مثل أخوين ولدا من بطن واحد ، فيجب أن يهتم ويحجب الهوى والبدعة والمنكر والشبهة وكل ما يرجع بنقصان الشرع. ويرد ذات النص في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ، [نشرة عادل العوا] ص ٢١٤ ، بقوله : الدين والسلطان توأمان ، وكتاب التبر المسبوك عنوانه الأصلي نصيحة الملوك هو من كتب المرايا والنصائح للخلفاء ، وهو مؤلف بالفارسية ، وتم نقله إلى العربية من قبل علي بن مبارك بن موهوب للأتابك ألب قليج في الموصل المتوفى سنة ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م ، يراجع ، د. عبد الرحمن بدوي ، مؤلفات الغزالي ، القاهرة ، ص ١٨٤ ، والملك يقوم محل السلطان وفيه ، يراجع ، كتاب المستظهري ، نشرة جولدزهر ، ليدن ١٩١٦.

^(١٨) انظر : E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P40.

هذه دوماً واحدة من الواجبات الرئيسية للخليفة ، لكن الغزالي واجه حالة الخليفة الشاب والسيد السلجوقي المتنفذ ، شارحاً سبب غياب هذه القدرة عند المستظهر بالإشارة إلى شوكة وقوة وتمكن السلاجقة الذين يضمنون النجدة المطلوبة من الخليفة ، وهو لا يريد أن يفكر فيهم حكاماً مستقلين ولكن خدماً موالين للخليفة “^(١٨).

أما في مسألة علم واجتهاد الخليفة ، فإن الغزالي يناقش هذه الخصلة بتفصيل مهم في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ، من منطلق كونه فقيهاً وأصولياً وفيلسوفاً مطلعاً بعمق على كل النتاج الفقهي والأصولي والفلسفي في السياسة وما حولها إلى زمانه ، ومضيفاً إلى ذلك عبقريته الخاصة وواقعه المعاش ، وما يعكسه هذا الواقع من إشكالات لا يمكن تجاوزها ، يقول الغزالي ” فإن قيل : فإن كان مقصود الخليفة حصول ذي رأي مطاع يجمع شتات الآراء ويمنع الخلق من المحاربة والقتال ويحملهم على مصالح المعاش والمعاد ، فلو انتهض لهذا الأمر من فيه الشروط كلها سوى شرط القضاء ” الاجتهاد “ لكنه مع ذلك يراجع العلماء ويعمل بقولهم فماذا ترون فيه ؟ ، أيجب خلعه ومخالفته أم تحب طاعته ؟ ، قلنا : وإن لم يكن ذلك إلا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بإمامته ، لأن ما يفوتنا من المصارفة بين كونه عالماً بنفسه أو مستفتياً من غيره دون ما يفوتنا بتقليد غيره ، إذا افتقرنا إلى تهيج فتنة لا ندري عاقبتها ، ... ، وزيادة صفة العلم إنما تراعى مزية تنمة للمصالح فلا يجوز أن يعطل أصل المصالح في التشوق إلى مزاياها وتكملاتها “.

إن هذا النص الطويل من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد يرى فيه روزنثال منطلقاً لفهم خاص عند الغزالي مفاده أن الخليفة ” في القضايا ذات القوة المؤثرة يعتمد على الأقوى ، أي السلاجقة ، أما في قضايا فن الحكم ، أي إدارة شؤون الدولة فنجدته يتكل على حكمة وزيره ، لذلك فالنصيحة للخليفة هو أن يستشير علماءه ويعمل وفق مشورتهم ، ومعنى ذلك أن المقلد الذي يثق بسلطة الآخرين يكون مؤهلاً بشكل أفضل “^(١٩).

والتقليد يعني هنا الاعتماد على المرجعيات والسلطات السابقة في الحكم ، لأن الرجوع إليها يمنع حدوث الفتن والاضطرابات الناتجة من خلع الخليفة ، ، ويشجع على الاستقرار والأمن.

Ibid, p40. (١٨)

Ibid, p40. (١٩)

وإلى جانب مزية أو صفة العلم للخليفة، يضع الغزالي خصالاً أخرى، على الخليفة أن يتحلّى بها، ومنها: الورع والكفاية^(٢٠) مع زيادة نسب القرشية، وهذا الشرط الأخير يرى فيه الغزالي أنه شرط سمع عن النبي ﷺ، في حين يسقط هذا الشرط إمام الحرمين الجويني والعلامة عبد الرحمن بن خلدون.

إن هذه الشروط التي وضعها الغزالي بحسب وجهة نظر روزنثال، إنما سببها إجبار الخليفة العباسي المستظهر على دراسة الشريعة والتمعن فيها، "لأنه يستطيع من خلالها أن يحصل على طاعة أتباعه فقط، ليعيش ويحكم وفقاً لتعاليم الشريعة، وهو ما يتوقعه المرء من خليفة مسلم في الحكم، إن نصيحة كهذه مأخوذة من كتاب مرايا الأمراء [=التبر المسبوك]، ومن الرسائل الأخلاقية، ولا يشكل الغزالي حالة استثنائية في ذلك، ولكون الإمامة تستند على مبدأ العدل، وهو الشكل الأسمى للعبادة، ولعبادة الرب، ...، وتشكل المعرفة "العلم" وتطبيق الشريعة دليلاً أكيداً للخليفة في منصبه هذا، فالعلم والعبادة "الورع" تضمننا النظام السليم للدين"^(٢١).

يحللنا هذا التحليل لروزنثال إلى أن الغزالي في كتابيه التبر المسبوك في نصيحة الملوك والاقتصاد في الاعتقاد، يرى في الخليفة "ظل الله في الأرض"، يقول في كتابه التبر المسبوك، ص ٥٤، "ينبغي أن يعلم أن من أعطاه الله درجة الملوك وجعله ظله في أرضه، فإنه يجب على الخلق محبته، ويلزمهم متابعتة وطاعته، ولا يجوز لهم معصيته ومنازعتة، ..، فينبغي على كل من أتاه الله الدين أن يحب الملوك والسلاطين، وأن يطيعهم، والسلطان العادل من عدل بين العباد، وحذر من الجور والفساد". ويتكرر هذا القول في كتابه المستظهري، ص ٩٢، والاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢١٥.

فضلاً عن ذلك، يرى روزنثال "إن الغزالي يذهب إلى وجوب تقييد الخليفة بالواجبات الدينية، وهو ملزم أن يوجه تفكيره نحو دراسة الشريعة، وأن يمارس القيم الدينية من إحسان وشفقة وعطف باعتباره خليفة الله، ولهذا السبب يشدد الغزالي في الطرف الثالث من فصل الإمامة في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد، على شرح للعقيدة مع الإيمان بالخلفاء

(٢٠) يراجع، الغزالي، المستظهري [جولدزير]، ص ٨٣، ويقارن، الاقتصاد في الاعتقاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٢١) انظر: E.I.J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P41.

والصحابة ، ونبذ السب والشتم للناس بحقهم“^(٢٢) ويبدو أن هذا الأمر قد أخذ مداه عند الغزالي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ، بتخصيص محل مهم في هذا الكتاب لمعالجة مشكلة سياسية دينية ، تتصل بالخلفاء الراشدين والصحابة ، إذ يعقد فقرة مهمة حول موقف الناس من هذا الأمر ، وينصح الخليفة والسلطان بأخذ هذا الأمر محمل الجد ، يقول الغزالي ”إنهم في إسراف في أطراف ، فمن مبالغ في الثناء يدعي العصمة للأئمة ، ومنهم متهجم على الطعن بطلق اللسان بدم الصحابة ” معاوية على سبيل المثال “ ، فلا تكون من الفريقين واسلك طريق الاقتصاد في الاعتقاد ، واعلم أن كتاب الله مشتمل على الثناء على المهاجرين والأنصار وتواترت الأخبار بتزكية النبي صلى الله عليه وسلم بإيهم بألفاظ مختلفة ، ... ، فينبغي أن تستصحب هذا الاعتقاد في حقهم ولا تسيء الظن بهم كما يحكي عن أحوال تخالف مقتضى حسن الظن“^(٢٣) ومن جهة أخرى ينصح الغزالي الخليفة والسلطان أن يضع نصب عينيه الإطلاع على نصوص وأقوال الأنبياء السابقين على النبي محمد ﷺ ، من أمثال موسى بن عمران وعيسى بن مريم وغيرهم ، وملوك الفرس وحكام اليونان^(٢٤) ، كذلك ينصح الغزالي الخليفة أو السلطان أن يكون متعظاً إلى نصيحة علماء الدين ومتعظاً بمواعظ الخلفاء الراشدين ومتصفحاً في مواعظ مشايخ الدين للأمراء المنقرضين.^(٢٥)

وفي تقويم جد مهم لروزنثال حول اجتهاد فقهي سياسي للغزالي ، في مسألة تنصيب أو اختيار الخليفة ، يستعمل روزنثال اللفظة الأجنبية [Cynicism] ، والتي تعني بالعربية عدة معاني منها المذهب الكلبي ، ذلك المذهب الذي يرى إقامة تعارض بين القانون أو الناموس والطبيعة التي كان هؤلاء الفلاسفة يدعون الرجوع إليها ، مما يعني أن هذه اللفظة تعطي معنىً إزدرائياً قبيحاً في الغالب ، أي ازدراء واحتقار الموافقات والمواضع الاجتماعية ، ومواضع الرأي العام ، وحتى الأخلاق المسلم بها عموماً سواء في الأعمال أم في التعبير عن الآراء.^(٢٦)

Ibid, P41.

(٢٢)

يراجع ، المستظهري ، نشرة عبد الرحمن بدوي ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٩٥ .

(٢٣)

المصدر السابق ، ص ٢١٢ . كذلك ص ٢٢٠ .

(٢٤)

يراجع ، حول معنى هذه اللفظة ، أندريه لالاند ، موسوعة الفلاسفة ، ترجمة خليل أحمد

(٢٥)

خليل ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٦ ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

(٢٦)

وإذا ما عدنا إلى نص الغزالي الذي استنتج منه روزنثال هذا الحكم على فكر الغزالي السياسي وانه فكر براغماتي عملي يتحرك ضمن معطيات الواقع والقوى المتحركة فيه ، مع موارد مفضوحة لحكام عصره من السلاجقة ذوي النفوذ الفعلي والسلطان القوي. وغض الطرف عن رأي الجماعة من العلماء والفقهاء وأهل الحل والعقد في زمانهم في اختيار الخليفة ، نجد هذا النص مؤثر في كتابه إحياء علوم الدين [ج ٢ ، ص ١٢٤] وكتابه الاقتصاد في الاعتقاد ، [ص ٢١٥] ، يقول الغزالي بصدد ذلك ما نصه ” لربما اجتمعت جماعة في ذلك الوقت في صفة القرشية فمن نختار منهم؟؟ ، فيجيب قائلاً : لا بد من وجود خاصية أخرى تميزه ، وهي : يكون توليه أو التفويض له بالولاية من غيره ، فإنما يتعين للإمامة مهما وجدت التولية في حقه على الخصوص من دون غيره ، ويكون هذا التعيين للخليفة من طرائق ثلاثة هي : إما من تنصيب من جهة النبي ، إما التنصيب من جهة إمام العصر ، ... ، وإما التفويض من رجل ذي شوكة يقتضي انقياده وتفويضه متابعة الآخرين ومبادرتهم إلى المبايعة “. وهنا يعطي الغزالي لصاحب الشوكة والسلطان الفعلي الذي هو ليس بنبي ولا إمام مطاع ، بل هو سلطان وحاكم فعلي هو السلطان السلجوقي هذه المزية في تعيين الخليفة ، بقوله ” وذلك قد يسلم في بعض الأعصار لشخص واحد مرموق في نفسه مرزوق بالمتابعة مسؤول على الكافة ، ففي بيعته وتفويضه كفاية عن تفويض غيره ، لأن المقصود أن يجتمع شتات الآراء لشخص مطاع وقد صار هذا الإمام بمبايعة هذا المطاعاً “^(٢٧).

ومع ذلك كله ، يبدو الغزالي بحسب قراءة روزنثال لنصه السالف أعلاه ” متخوفاً جداً من الغياب المطلق للشروط الضرورية للخليفة المتمتع بفعالية تامة ، وأن الإمامة في عصره باتت رياءً حقيقياً ، وهذا الشيء يعترف به في كتابه إحياء علوم الدين ، عندما يصرح أن الخليفة العباسي هو الممثل الشرعي لمنصب الإمامة وفقاً للعقد ، وبذلك يتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه ، وإن كانت وظيفة الحكومة يقوم بها السلاطين الذين يقدمون الولاء له ، فالحكومة بيد أولئك المسندين بالقوة العسكرية ، .. ، فطالما أن سلطة الخليفة معترف بها ، فالحكومة شرعية ، وإذا ما أعلن أن هذه الحكومة القائمة على القوة العسكرية المتوحشة هي حكومة غير شرعية ، فإن البديل هو الفوضى وانعدام القانون ، ، عندها لا يكون هناك

(٢٧) يراجع ، الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٢١٦ ، ويتكرر هذا المعنى في كتابه المستظهر [نشرة بدوي] ، ص ١٧٦ .

مجال من خلع السلطان المستبد ، إذ أنه يكون من الصعب جداً خلعه حينما يكون الجيش بيده ، وستكون النتيجة الوحيدة هي الفوضى وعدم الاستقرار ، لذا يجب الحفاظ على النظام ومصلحة الدولة“ .^(٢٨)

ومن جهتي أرى أن نص الغزالي يبرر وجود حاكم مستبد طاغية مع وجود خليفة ضعيف ، لأن في وجوده يتحقق الأمن و ويقام المعاش وغير ذلك من مصالح الناس ، إذ إن فقدان النظام يؤدي إلى الفوضى ، ولهذا فوجود هكذا حاكم خير من وجود الفوضى بأي شكل من الأشكال .

فضلاً عن ذلك كله ، يرى الغزالي أن افتقار الخليفة للاجتهاد لا يوجب خلعه ويجب تركه في السلطة وتقديم الفروض والطاعة له ، ولذلك نجد هذه المناسبة الغزالي يتغافل عن عمد عن الإشارة إلى الآية ٦٢ ، من سورة النساء ، بقوله تعالى : { فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآؤُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللّهِ إِنَّ أَرْضَنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا } [النساء : ٦٢] . ويستبدل محلها أحاديث نبوية شريفة تدعوا إلى طاعة الخليفة وأولي الأمر الذين اغتصبوا السلطة ويتمتعون بسيطرة فعالة على الحكم .^(٢٩)

نتائج البحث :

مما تقدم ، نستطيع القول ، إن المستشرق إرفن روزنثال قد قدم قراءة تاريخية نصية لفكر الغزالي السياسي ، وأعطى أحكاماً علمية ذات قيمة في قراءته لنصوص مؤلفات الغزالي التي عالجت موضوع الخلافة والإمامة وشكل الحكومة وعلاقة الخليفة بالسلطان ، وربط ذلك كله بسياق تاريخ إنتاج النص والعوامل الفاعلة والمؤثرة فيه من حيث اختيار الألفاظ والمصطلحات والأحكام المستندة إلى فكر الغزالي نفسه . وأظن أن روزنثال لم يتعامل مع الغزالي بحسب ما وجدت من أحكامه تعاملاً أيدولوجياً مؤطراً بأحكام مسبقة عن أصالة فكر الغزالي في هذا الجانب وربطه بمؤثرات يونانية أو فارسية أو غيرها ، فلقد ظهر الغزالي عنده فقيهاً إسلامياً أصيلاً يتحرك ضمن نطاق الشريعة الإسلامية مع إبداع فكري خاص به

^(٢٨) انظر : E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, P42.

ويقارن ، المستظهري [نشرة بدوي] ، ص ١٦٨ ، الباب التاسع المخصص في إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق ... هو الإمام المستظهر بالله .

^(٢٩) Ibid, p43.

فرضته عليه الظروف السياسية والاجتماعية مع عمق في تفكيره. وإن كانت مرجعيات الغزالي في غير هذا الجانب فيها حضوراً لفكر وفلسفة الآخر.

مصادر ومراجع البحث

- (١) ابن رشد الحفيد ، أبو الوليد- تلخيص السياسة لأفلاطون ، تعريبننا ، ط ٥ ، دار الفرقد ، دمشق ٢٠١٠.
- (٢) ابن رشد الحفيد ، أبو الوليد- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، تحقيق محمد عمارة ، القاهرة [د ، ت].
- (٣) ابن سبعين ، بُد العارف ، تحقيق جورج كتورة ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٨.
- (٤) أندريه لالاند ، موسوعة الفلاسفة ، ترجمة خليل أحمد خليل ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٦.
- (٥) ابن سينا ، رسالة في أقسام العلوم العقلية ، ضمن تسع رسائل ، اسطنبول ١٢٩٨هـ.
- (٦) برنارد لويس- أصول الإسماعيلية ، ترجمة خليل أحمد جلولو وزميله ، تقديم عبد العزيز الدوري ، مصر [د. ت] ،
- (٧) برنارد لويس - الحشاشون ، فرقة ثورية في تاريخ الإسلام ، تعريب محمد العزب موسى ، ط ٢ ، القاهرة ٢٠٠٦
- (٨) تيسير شيخ الأرض ، الغزالي ، بيروت ١٩٦٠.
- (٩) عبد الرحمن بدوي ، مؤلفات الغزالي ، الكويت.
- (١٠) عبد الكريم العثمان ، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه ، دمشق ١٩٦٢.
- (١١) عبد المنعم حسنين ، سلاجقة إيران والعراق ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٩.
- (١٢) علي عباس مراد ، دولة الشريعة ، قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٩.
- (١٣) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد- المنقذ من الضلال والموصل لذي العزة والجلال ، وهذا الكتاب ينقد فيه الغزالي الفلسفة وعلم الكلام والإسماعيلية التعليمية الباطنية ، ويتنصر لطريق التصوف ، وهو من كتبه التي تحكي سيرته العلمية ، ولهذا الكتاب أكثر من نشرة ، منها نشرة جميل صليبا وكامل عياد ، دمشق ، ونشرة الشيخ عبد الحلیم محمود. القاهرة.

- (١٤) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - إحياء علوم الدين المتعدد الأجزاء .
- (١٥) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - تهافت الفلاسفة الذي ينقد فيه الفلاسفة المسلمين من أمثال الفارابي وابن سينا ومن اليونانيين أرسطو . نشرة سليمان دنيا ، القاهرة .
- (١٦) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - معيار العلم ، نشرة سليمان دنيا ، القاهرة .
- (١٧) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - مقاصد الفلاسفة ، نشرة سليمان دنيا ، القاهرة .
- (١٨) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - الاقتصاد في الاعتقاد ، نشرة عادل العوا ، بيروت ١٩٥٩ .
- (١٩) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - المستظهري ، نشرة عبد الرحمن بدوي ، القاهرة ١٩٦٤ .
- (٢٠) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد - التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، القاهرة .
- (٢١) كاراديفو ، المستشرق البارون - الغزالي ، ترجمة عادل زعير ، بيروت .
- (٢٢) محمد كامل حسين ، طائفة الإسماعيلية ، تاريخها ، نظمها ، عقائدها ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٩ .
- (٢٣) د. نجيب العقيقي ، المستشرقون ، ج ٣ ، القاهرة ١٩٦٥ .
- (٢٤) E,I,J, Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, Cambridge 1968.